

Learning Disabilities and Social Exclusion: A Vision in Educational SociologyMessaoud grimes¹¹ Mouloud Mammeri University, Algeria, messaoud.grimes@ummtto.dz**ARTICLE INFO**

Article history:

Received:12/04/2024

Accepted:24/04/2024

:

Keywords:

exclusion

Social marginalization

social sorting

social stigmatization

reproduction

JEL Code:D83, A14

ABSTRACT

It can be said that social marginalization takes different forms, including social exclusion, which is considered a central concept in sociology, and the institutions that produce it and are associated with it are many, and among these institutions we find the school because of the processes of sorting, social stigmatization and reproduction, and its outputs are not limited to one of the stages, but accompany a person throughout his or her life, so although the school is an institution of social mobility and promotion, it is also an institution of reproduction, stigmatization and social exclusion through what is known as school dropout, which can be caused by learning difficulties. Given the importance of this issue, in this intervention we addressed the relationship between learning disabilities and social exclusion within the framework of a sociological vision based on the concept of apparent and latent functions of Robert Merton and the theory of reproduction of Pierre Bourdieu and his colleague Passeron. The study also drew attention to the consequences of social exclusion practiced by the school, especially social violence, delinquency, lack of belonging and low solidarity.

صعوبات التعلم والاستبعاد الاجتماعي: رؤية في علم الاجتماع التربوي¹ مسعود قريمس¹ جامعة مولود معمري ، الجزائر ، messaoud.grimes@ummtto.dz**معلومات المقال**

تاريخ الاستقبال: 2024/04/12

تاريخ القبول: 2024/04/24

الكلمات المفتاحية

التهيميش الاجتماعي

الاستبعاد

الفرز الاجتماعي

الوصم الاجتماعي

صعوبات التعلم

JEL Code:D83, A14

المخلص

يمكن القول أن التهيميش الاجتماعي يتخذ أشكالا متنوعة ومن بينها الاستبعاد الاجتماعي الذي يعتبر مفهوما محوريا في علم الاجتماع، والمؤسسات المنتجة له والمرتبطة به متعددة ومن بين هذه المؤسسات نجد المدرسة لما تقوم به من عمليتي الفرز والوصم الاجتماعي وإعادة الإنتاج، ومخرجاتها لا تقتصر تأثيرها على مرحلة من المراحل وإنما يلزم الإنسان طول حياته، فرغم اعتبار المدرسة مؤسسة من مؤسسات الحراك والترقية الاجتماعية، إلا أنها أيضا هي مؤسسة من مؤسسات إعادة الإنتاج والوصم والاستبعاد الاجتماعي من خلال ما يعرف بالتسرب المدرسي والذي قد يكون أحد أسبابه صعوبات التعلم. ونظرا لأهمية هذا الأمر تناولنا في مداخلتنا هذه علاقة صعوبات التعلم بالاستبعاد الاجتماعي في إطار رؤية سوسيولوجية تنطلق من مفهوم الوظائف الظاهرة والكامنة لروبرت ميرتون ونظرية إعادة الإنتاج لبير بورديو وزميله باسرون. كما نبهت الدراسة على الآثار المترتبة عن الاستبعاد الاجتماعي الممارس من طرف المدرسة خاصة العنف المجتمعي والجريمة وضعف الانتماء وانخفاض التضامن.

مقدمة:

تعتبر المدرسة مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية المهمة التي تتولى إعداد الأفراد وتهيئتهم لكي يكونوا قادرين على الاندماج في الحياة الاجتماعية بكل تعقيداتها، ونظرا للوظائف الأساسية والحيوية التي تقوم بها والتي أصبح يتوقف عليها مصير الأفراد ، حظيت بالأولوية والاهتمام الكبير من المجتمعات على اختلاف أنواعها، وقد كرست هذه الصورة النمطية طابعا من التقديس والاحترام لهذه المؤسسة والتي غالبا ما نسلم بمخارجاتها ونذعن للنتائج التي تعلن عنها خلال مسار الحياة ومراحله المختلفة، إنها المؤسسة التي تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد جنبا إلى جنب مع الأسرة وهي المؤسسة التي تتولى التعليم بمختلف أنواعه، ولكنها زيادة على ذلك تمارس وظيفة الفرز الاجتماعي وتقوم بعملية الوصم والوسم من خلاله كما ترتبط بها أيضا عمليات الحراك الاجتماعي والمهني المختلفة، هذه بعض الوظائف الظاهرة للمدرسة والتي منحها الاحترام والتقدير، ولكن ككل المؤسسات الأخرى للمدرسة أيضا وظائف كامنة غير معلنة تمارسها المدرسة بطريقة واعية أو غير واعية، فهي أيضا تمارس وظيفة الوصم وتمارس انطلاقا منها وظيفة إعادة إنتاج الطبقات المسيطرة وتعيد إنتاج علاقات السيطرة في أعلى صورها وزيادة على ذلك تمارس المدرسة عملية الاستبعاد الاجتماعي حيث تقوم ببناء على عملية الفرز والوصم والتصنيف الذي تقوم به على استبعاد فئات اجتماعية وتهميشها بطريقة أو بأخرى كما تقوم بتكريس علاقات السيطرة من خلال إعادة إنتاج الطبقات المسيطرة، وتعتبر صعوبات التعلم الناتجة عن أسباب اجتماعية إحدى وسائل هذا الاستبعاد الاجتماعي على الأقل في بعض أنواع صعوبات التعلم، وسنحاول في هذه الورقة التحدث عن صعوبات التعلم ذات الأساس الاجتماعي، وكيف يمكن أن تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي.

1- الاستبعاد الاجتماعي.

1-1 مفهوم الاستبعاد الاجتماعي

لقد ظهر مفهوم الاستبعاد في النصف الثاني من القرن الماضي وبالتحديد تم استخدامه لأول مرة في عام 1974 في فرنسا، من قبل سكرتير الدولة الفرنسي الفرنسي للنشاط الاجتماعي رينيه لينوار (René Lenoir) وذلك في كتابه المستبعدون Les Exclues ليعوض مفاهيم سابقة مثل الانسحاب الاجتماعي والتهميش وعدم التكيف وحتى مفهوم الفقر أيضا، ثم تطور المفهوم وتوسعت آفاقه ودلالاته وتحددت بشكل أدق على يد نخبة من الباحثين والعلماء خاصة ألئك المنتمين إلى مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم الاجتماعية وعرف تطورا على يد رائدها عالم الاجتماع البريطاني انطوني غيدنز. وقد برز هذا المفهوم أكثر عندما تولى حزب العمال الحكم في إنكلترا، وأنشأت الحكومة البريطانية سنة 1997 ما سمي يومها بوحدة الاستبعاد الاجتماعي للتنسيق بين مختلف الوزارات، كما قام مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي سنة بمدرسة لندن للاقتصاد وذلك سنة 1995 (هيلز وآخرون، 2007، ص 22) ويرى العديد من علماء الاجتماع الفرنسي الذين عملوا على المفهوم أن التأسيس لانطلاقة مفهوم الاستبعاد الاجتماعي من كتاب روني لونوار (René Lenoir) المستبعدون Les Exclues تأسيس خاطئ لأن الكتاب

لا يتضمن الكثير حول المفهوم وإن عنوان الكتاب المستبعدون لا يعدو كونه اختيارا اعتباطيا من الناشر (Frédéric، 2020 pp. 245-275) ورغم الاهتمام الذي حظي به المفهوم من العلماء والباحثين والسياسيين إلا أنه مازال يعرف بعض الإشكالات الدلالية على مستوى التجريد ويعرف أيضا بعض الصعوبات على مستوى البناء الإجرائي من حيث تحديد أبعاد ومؤشرات ذات مصداقية وقادرة على قياس ووصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع إضافة إلى الصعوبات التي تعرفها عملية تحديد العلاقة القائمة بين الاستبعاد وبعض المفاهيم الأخرى القريبة منه أو التي لها علاقة به.

قد عرّفت المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل، في عام 1995 الاستبعاد الاجتماعي على أنه : " العملية التي يُستبعد بها الأفراد أو الجماعات كلياً أو جزئياً من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه" (سينغوبتا ، 2008) . كما عرف ماكس فيبر على أنه: " أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي" أو أنها: " المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزاً متميزاً على حساب جماعة أخرى من خلال عملة إخضاعها" (هيلز وآخرون، 2007، ص 22) . و يعرفه انطوني غيدنز على أنه: " يشير إلى السبل التي تُسَدُّ فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة" (غيدنز، 2005، ص 394).

بناءً على أن هناك علاقة كبيرة بين الفقر والبطالة من جهة والاستبعاد الاجتماعي من جهة أخرى، وهذه المسائل مرتبطة بالدور والمكانة وهذه الأخيرة لها علاقة كبيرة مع عملية الفرز الاجتماعي الذي تمارسه المدرسة على اعتبارها مصدر التمايزات الاجتماعية الحديثة، وبذلك يمكن القول مع باحثين آخرين وجود ارتباط بين العمليات التي تمارسها المدرسة وإشكالية الاستبعاد الاجتماعي، ومن بين الإشكاليات المرتبطة بالاستبعاد نجد صعوبات التعلم التي يواجهها التلميذ داخل المدرسة وخاصة ذات المنشأ الاجتماعي.

يمكن التنبيه هنا إلى أن مفهوم الاندماج الاجتماعي والذي يتمثل في مجموع الإجراءات الهادفة إلى تحقيق المساواة في الحصول على السلع والخدمات، ومساعدة جميع الأفراد على المشاركة في المجتمع المحلي والوطني، أو التضمين الاجتماعي كما يسميه البعض Social Inclusion ، هو المفهوم المخالف والمعاكس لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي، وتهتم به عادة السياسات الاجتماعية وتضع له البرامج من أجل رفع مستوياته ومحاولة إعادة تأهيل الفئات المستبعدة ذاتياً لإعادة إدماجها أو إزالة العزلة التي تحول بينها وبين المشاركة الفعالة في الأنشطة المجتمعية المختلفة، ويمكن القول أنه إذا كانت نسبة الاندماج الاجتماعي تدل على فرص السلم الاجتماعي المتاحة فإن النسبة المرتفعة للاستبعاد الاجتماعي تدل على عكس ذلك تماماً وتعطي مؤشرات قوية على هشاشة البناء الاجتماعي والسلم الاجتماعي.

الاستبعاد الاجتماعي أيضا على نوعين كما بين ذلك أنتوني غيدنز استبعاد قصري وهو الفعل الذي تمارسه الفئات النافذة والقوية على بعض الفئات الاجتماعية التي ترى فيه تهديدا لمكانتها أو مصالحها أو لمجرد الاختلاف في

الثقافة أو العرق أو اليم أو الاختيارات والانتماءات السياسية، أم النوع الثاني فهو الاستبعاد الاختياري أو الطوعي ويقصد به عادة انسحاب فئات اجتماعية أو جماعات معينة وانقطاعها عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية مثل التسرب الطوعي من المدرسة أو الانعزال في إقامات سكنية محددة أو اختيار عدم المشاركة السياسية بمختلف أنواعها (غيدنز، 2005، ص 397)

1- 2 أبعاد الاستبعاد الاجتماعي

تطرقنا في العنصر السابق إلى التعريف النظري للاستبعاد الاجتماعي وبيننا الاختلافات الواردة فيه إلا أن هناك أيضا التعريف الإجرائي والذي من خلاله يمكننا تحويل المفهوم إلى متغير ملموس يمكن الإمساك به في الواقع وقياسه بواسطة الأدوات المناسبة، وبدونه يبقى مجرد تصور نظري لا يمكن وضعه في نموذج تحليلي وإنزاله إلى الواقع واختباره.

قد ذكر بورشاردت Burchardt أربعة أبعاد رئيسية للاستبعاد الاجتماعي وهي: عدم القدرة على الاستهلاك، وعدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وعدم المشاركة السياسية بمستوياتها المحلي والوطني في عملية صنع القرار، وعدم التفاعل الاجتماعي والتكامل الأسري والحماية والتضامن والتكامل على المستوى المجتمع المحلي والوطني (عبد الحميد وأحمد شكر 2021 ص 129)، ولكن يمكن ضم بعد الاستهلاك مع البعد الاقتصادي وضم البعد الثقافي في البعد الاجتماعي لعدم وجود مبررات لانفادهما بأبعاد مستقلة وبذلك تصبح هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للاستبعاد الاجتماعي وهو الرأي الذي اعتمدته أنتوني غيدنز في كتابه علم الاجتماع حيث جعلها ثلاثة أنواع أو أبعاد (غيدنز، 2005، ص 395) وهي:

البعد الاقتصادي: ويتمثل في الحرمان من العمل والتضييق فيه أو الحصول على الترقيات المستحقة أو الانتفاع بالامتيازات والمكافئات التي يضمنها القانون واللوائح، مما يحرم الفرد من توفير المال اللازم للحياة الكريمة وتطوير الذات وإعالة الأسرة وتربية الأبناء بمستوى معيشي يسمح بضمان مستقبل أفضل لهم العمل وتمكينهم من الحراك الاجتماعي والمهني مستقبلا.

البعد السياسي: ويتعلق بالحرمان من المشاركة في النشاطات السياسية بمختلف أشكالها مثل الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو المشاركة في قيادتها أو الترقى في صفوفها أو الترشح باسمها أو إنشائها أو ممارسة حق الترشح والانتخاب

أو العضوية في المجالس المنتخبة، مما يحرم بالتبعية من المشاركة في القرار السياسي الوطني أو حتى المحلي، و ربما ذلك من خلال وضع قوانين تجسد هذا الحرمان أو من خلال الممارسة التي ترسخها الفئة المتحكمة.

البعد الاجتماعي: ويشير عادة إلى العلاقات بين الأفراد والجماعات والمسافة الاجتماعية بينهما، والتفاوت في المشاركة الاجتماعية، وإمكانية الانتساب إلى التنظيمات المدنية المختلفة والمشاركة فيها بالتساوي مع جميع أفراد المجتمع، وعدم احتكارها من طرف فئة معينة مثل جمعيات أولياء التلاميذ وجمعيات الأحياء ومختلف التنظيمات الأهلية والمدنية والنقابات والتنظيمات المهنية الأخرى مهما كان شكلها أو الحرمان من الاستفادة من الخدمات المجانية التي يوفرها المجتمع لمواطنيه مهما كانت نوعية هذه الخدمات مثل التعليم المجاني والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية الأخرى والمساواة أمام العدالة والقانون وحق المحاكمة العادلة.

1-3 النتائج المترتبة عن الاستبعاد الاجتماعي.

1-3 نتائج الاستبعاد الاجتماعي.

على اعتبار الاستبعاد في احد وجوهه هو التقليل من قيمة الأشخاص، فإن أحد آثاره النفسية هو شعور الفرد السلبي بالقيمة والانتماء، وتؤكد الدراسات أن الشعور بالانتماء مهم في حياة الفرد، ولها تأثير على السلوك البشري ودوافعه. وينتج عن عدم الشعور بالانتماء مجموعة من المشاكل مثل العنف تجاه الآخرين، والمخدرات، والاكتئاب، والتسرب من المدرسة، كما بينت دراسات عديدة وجود علاقة دالة بين الاستبعاد الاجتماعي والجريمة والتشرد (غيدنز، 2005، ص 395) ، لأن المستبعد اجتماعية تدفعه الحاجة إلى الانتماء كما يسميها ماسلو إلى البحث عن بدائل مجتمعية في شكل جماعات فرعية وهامشية لإشباع حاجته للانتماء وقد تكون هذه الجماعات منحرفة يتطلب الانتماء عليها صفات وخصائص معينة مرتبطة بتعاطي المخدرات أو ارتكاب الجرائم مما يؤدي انتماؤه لها الدخول في عالم الجريمة واحترافها.

كما أن الاستبعاد الاجتماعي يؤدي أيضا إلى العنف الاجتماعي نتيجة الشعور بالإقصاء والتهميش فيضعف ذلك الولاء والانتماء ويؤجج انفعالات المرتبطة بالانتقام والقصاص وتحقيق العدالة الفرضية ولا شك أن ذلك يضعف البناء الاجتماعي ويهدد السلم الاجتماعي وقد يؤدي ذلك إلى تراكم الشعور بالكراهية وانتشاره مما قد يزيد احتمالات العصيان المدني كما حدث في أحياء السود عدة مرات ببريطانيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في أحياء المهاجرين في فرنسا.

إضافة إلى العنف الاجتماعي يؤدي الاستبعاد الاجتماعي إلى إضعاف التضامن في المجتمع مما يضعف النسيج الاجتماعي ولاشك أن التضامن هو الدعامة الأساسية لحل الكثير من المشكلات الاجتماعية وتجاوزها وهو أساس قوة المجتمعات وتطورها ويمكن الرجوع إلى أدبيات العلاقات الاجتماعية والرباط الاجتماعي للاطلاع على أهمية التضامن المجتمعي في تدعيم قوة المجتمعات بل يمكن اعتبارها القوة الحقيقية التي من خلالها يتجاوز المجتمع كل التحديات التي تواجهه.

2- صعوبات التعلم من منظور اجتماعي.

تعددت تعاريف مفهوم صعوبات التعلم وتتنوع انطلاقاً من المقاربات المختلفة التي تحدثت عنه ويشير أحد الباحثين أن عدد التعاريف التي حاولت حصر المفهوم بلغت 38 تعريفاً، وعادة ما توزع التعاريف على اتجاهين اتجاه السبب والذي يركز على الإعاقات المسببة لصعوبات التعلم والاتجاه الثاني والذي يركز على السلوك (عبد الواحد 2015، ص411)، ولكن ما يهمني في هذه الورقة هو التعاريف القريبة من وجهة نظر علم الاجتماع والتي تتلائم وتصوراته النظرية، ومن بين هذه التعاريف يمكننا أن نذكر تعريف هلمان وكوفمان الذي يرى أن صعوبات التعلم هي "تلك الصعوبة التي تمنع الطفل من الوصول إلى كامل إمكانياته في أي مستوى من مستويات الذكاء، حيث تظهر لديه مشكلات تعليمية قد تعود أسبابها لعوامل الإدراك وقد لا يكون لديه مشكلات انفعالية أو مشكلات في عمليات الإدراك، كما يعرفها أحمد حسين اللقاني " "على أنها تعني الإعاقات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية وقد تكون صعوبات مرتبطة بالتلميذ نفسه سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أم نفسية وقد تكون مرتبطة بعملية التعلم نفسها كأساليب التدريس المستخدمة أو شخصية المعلم أو المناخ العام السائد داخل المدرسة"، كما عرفه كوبلن ومورجان Morgan & Coplin على أنها "حالة الأطفال الذين يتمتعون بذكاء عام وقدرات حسية ويظهرون تباعداً دالاً إحصائياً بين الأداء التعليمي الفعلي والمتوقع"، ويعرفه كورسيني Corsiniugn على أنه "عدم القدرة على الاستفادة من البرنامج العادي مع توفر قدرات عقلية عادية مع عدم ظهور أي خلل فيزيولوجي عصبي" (عبد الواحد 2015، ص 414، 413)، ويرى يسلديك Yesseldyk أن صعوبات التعلم تعني "الأفراد الذين يعانون صعوبات أكاديمية وتم استبعادهم من الدمج التربوي بعد أن تم تصنيفهم وأطلق عليهم تسميات غير مقبولة اجتماعياً" (الصالح، 2003، ص)، وفي هذا التعريف تظهر عملية الوصم بكل جلاء وهي إحدى الوظائف الكامنة للمدرسة من وجهة نظر روبرت ميرتون.

من خلال استعراض بعض التعاريف المتداولة يمكن أن نصنفها إلى ثلاث أقسام: القسم الأول يركز على الصعوبات الناتجة عن خلل عضوي لدى التلميذ يتعلق بالدماغ أو الحواس وهو الاتجاه الذي لا يعيننا في الدراسة الاجتماعية ونتركه لأصحابه، القسم الثاني يركز على الجانب النفسي مثل الإدراك والذاكرة والعمليات العقلية الأخرى وهو مرتبط بالدراسات النفسية على الخصوص، أما الاتجاه الثالث فيركز على العوامل الاجتماعية والبيئية الخارجية والمنفصلة عن المتعلم ولكنها تؤثر في عملية التعلم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن أن نجل أهم مواصفات الفئات التي تعاني من صعوبات التعلم في مايلي وهذا الذي يعيننا بالدرجة الأولى:

- امتلاك الأشخاص الذين يعانون من صعوبات التعلم لمستويات من الذكاء متوسطة أو فوق المتوسطة.
- استبعاد الصعوبات الناتجة عن الإعاقات الحسية والجسدية.

3- الأسباب الاجتماعية المرتبطة بصعوبات التعلم.

الاتجاه السلوكي: يرى هذا الاتجاه أن صعوبات التعلم مرتبطة بشكل أساسي بطرق التدريس غير المناسبة وكفاءة المعلمين ومستوى تكوينهم، وكذلك الافتقار إلى الوسائل التعليمية الضرورية (غني، 2010، ص 154)، إضافة إلى الاكتظاظ والبيئة الأسرية غير المساعدة وغياب التحفيز الكافي الذي يعزز السلوكيات الإيجابية عند المتعلم، كما يمكن إضافة الاتجاهات والأساليب الوالدية السلبية، وفي هذا السياق يرى سميت **Smith** أن صعوبات التعلم لا تنشأ فقط لأسباب تتعلق بخصائص المتعلم فقط وإنما تتعلق أيضا بخصائص الموقف التعليمي (غني، 2010، ص 422) .

الاتجاه البنائي: يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة أن يكون محتوى البرامج التربوية المقدمة للمتلم مرتبطة ببيئته وواقعه الخاص وان يتم تعلمها من خلال التفاعل الاجتماعي.

الاتجاه الاجتماعي البيئي: ترى مجموعة من الباحثين أن العوامل البيئية الاجتماعية منها والثقافية وأنماط التغذية والمعاملة الوالدية لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على صعوبات التعلم " (الصالح، 2003، ص20)، مثل المسافة الاجتماعية بين المدرسة والطفل والرأسمال الثقافي للوالدين وميزانية الإنفاق التعليمي، وتمثلات المحيط الاجتماعي والجماعات المرجعية للنجاح المدرسي " (الصالح، 2003، ص 425)، والحرمان من المثيرات البيئية المناسبة (مرابطي، 2011، ص 66).

3- المدرسة بين الوظائف الظاهرة والكامنة.

يرى جون ديوي أن المدرسة مؤسسة أوجدها المجتمع من أجل الحفاظ على الحياة الاجتماعية وتحسينها، ويرى كلوس **Clausse** أن المدرسة تعمل على نقل القيم الجاهزة والمنطق عليها اجتماعيا إلى المنتسبين إليها من طلاب

وأطفال وتلاميذ (سبرطعي، 2018، ص 66) ، فهي على العموم تعمل على تحقيق الأهداف العامة والخاصة للمجتمع، ولكن الدراسات الاجتماعية الحديثة استطاعت أن تكشف عن أدوار أخرى للمدرسة بعضها ظاهر وبعضها كامن، وهذه الوظائف تختلف كلية عن الصورة النمطية للمدرسة التي عرفت بها في الأدبيات الكلاسيكية، ومن بين هذه الوظائف يمكن أن نذكر مايلي:

وظيفة التنشئة الاجتماعية: تعتبر المدرسة إحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة والتي تعمل على تنمية المهارات الاجتماعية ونقل القيم والعادات المجتمعية عبر الأجيال من أجل دعم الروابط الاجتماعية وتحقيق التكامل الاجتماعي، وتهيئة الفرد للحياة الاجتماعية المشتركة بتنوعاتها وتناقضاتها المختلفة.

الوظيفة التعليمية: ومن خلالها يتم تعليم الفرد المهارات المختلفة وتنمية قدرات العقلية وتنميتها وتدريبها وتوجيهها نحو طرق التفكير السليمة والطرق الإبداعية المناسبة التي من خلالها يستطيع التعامل مع واقعه وتحسين ظروفه الحياتية المختلفة.

الوظيفة الأيديولوجية: تبرز المدرسة من وجهة النظر الماركسية مؤسسة أيديولوجية بامتياز تعمل على تبرير علاقات الإنتاج القائمة وتعمل على تكريس الواقع، فهي إحدى وسائل الجهاز الأيديولوجي الذي يتكفل بتبرير الواقع الاجتماعي المعيش وترسيخه، وهذه النظرة تعتبر المنطق الأول لنظرية إعادة إنتاج الطبقات المسيطرة التي عرف بها بيير بورديو والتي ترى أن إحدى الوظائف الكامنة للمدرسة هي إعادة إنتاج الطبقات الحاكمة والمسيطرة وأنها في واقع الأمر لا تكرر مبدأ تساوي الفرص.

الوظيفة الاقتصادية: منذ الثورة الصناعية في أوروبا وسيطرة الطبقة الرأسمالية على المجتمع الغربي أصبحت الوظيفة الاقتصادية للمدرسة أهم ملمح من ملامحها، وارتبطت ارتباطاً مباشراً بسوق العمل والإنتاج المادي وبلغت سيطرة الوظيفة الاقتصادية على الوظائف الأخرى درجة كبيرة في العقود الأخيرة حيث كُيفت برامج التعليم ومحتوياتها مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية وسوق الشغل، وصار سوق التعليم مجالاً للاستثمار والريح خلافاً لما كان عليه في فترات سابقة من التاريخ، وقد لقي هذا التوجه معارضة كبيرة من طرف مجموعات علمية حذرت من تحويل المدرسة إلى مقالة أو مجرد مؤسسة تابعة للرأسمال مهما كانت طبيعته.

• وظيفة الفرز والوصم الاجتماعي:

من الوظائف الكامنة وغير الظاهرة للمدرسة عملية الفرز الاجتماعي حيث تقوم بتصنيف الأفراد خلال مسارها الزمني على فئات متدرجة وتصم البعض منهم بوصم سلبي وآخرين بوصم ايجابي، وهذا الوصم أو الوسم الذي تمارسه المدرسة داخل أسوارها يمتد إلى خارجها ويتبع صاحبه في كل مراحل وجوانب حياته، ومن خلال هذا الفرز والوصم والوسم تتم عملية الاستبعاد الاجتماعي وترقية البعض وإنزال البعض الآخر في السلم الاجتماعي من خلال ما يسمى بالحراك الاجتماعي، ويعتمد الفرز الاجتماعي على درجات التحصيل ومستويات التعلم والتي يكون لصعوبات التعلم فيها الدور الكبير فكلما قلت صعوبات التعلم ارتفع الفرد في درجات التصنيف والفرز مما يسمح له بالاندماج الاجتماعي السريع والترقي في درجاته وكلما اعتزضت الفرد صعوبات التعلم كلما كان ترتيبه في درجات دنيا مما يجعله مرشحا لأن يكون مستبعدا اجتماعيا.

• وظيفة إعادة الإنتاج:

نبه إلى هذه الوظيفة الباحث الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu وزميله جان كلود باسرون Jean-Claude Passeron حيث بينا في كتابهما إعادة الإنتاج أن المدرسة لا تعطي فرصا متساوية للنجاح أمام جميع تلامذتها وخلافا للصورة النمطية للمدرسة على اعتبارها مكانا للفضيلة والمساواة تقوم هذه المؤسسة المقدسة في أعين المجتمع بعملية إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة في إطار البناء الاجتماعي السائد بطبقاته المختلفة، ويتم ذلك من خلال القيم والمعايير والثقافة واللغة والأفكار السائدة في المدرسة والتي تمثل الطبقات الاجتماعية العليا وتناسب معها مما يؤدي إلى شعور أبناء الطبقات السفلى بالاغتراب داخل المدرسة مقارنة بزملائهم من الطبقات العليا والتي تعتبر المحتوى المادي والمعنوي للمدرسة استمرارية لثقافتهم ومعارفهم ولغتهم السائدة في البيت وبذلك تكون المدرسة استمرارية للعمليات التربوية التي بدأت في البيت مما يجعلهم مندمجين فيها ويحققون نتائج مرضية في امتحاناتها خلافا لتلاميذ الطبقة العليا الذين يحتاجون إلى فترة زمنية متفاوتة من أجل التأقلم واستيعاب هذه المكتسبات الجديدة الغريبة عن ثقافتهم البيئية، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى ارتفاع نسبة الناجحين من الطبقات العليا وتدنيتها في الطبقات الدنيا خاصة في العليم الجامعي والعالي وهذا يؤدي لاحقا إلى إعادة إنتاج الطبقات العليا التي ستحتكر لاحقا المناصب القيادية والحساسة في الدولة والمجتمع نظرا لارتباط سوق الشغل والترقية بمخرجات التعليم والمدرسة.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن صعوبات التعلم ليست لديها بعدا فسيولوجيا ونفسيا فحسب بل لديها أيضا أسباب اجتماعية تحتاج إلى التعمق في دراستها، وخاصة التأثيرات اللاحقة والناجمة عنها، كما نحتاج أيضا إلى التعمق في دراسة النواتج الاجتماعية لصعوبات التعلم والتي يعتبر الاستبعاد الاجتماعي أحد نواتجها المباشرة، ولا شك أن

هناك إشارات كافية حول ذلك في كتابات النظرية الماركسية وبعض التحليلات الخصبة بيير بورديو Pierre Bourdieu وزميله جان كلود باسرون Jean-Claude Passeron ، غير أن هذه التحليلات تحتاج إلى تعميق أكثر من خلال دراسات ميدانية كافية تسمح باستخلاص تعميمات قابلة للتطبيق والتجريد. وخاصة ارتباط وتداخل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي مع وظائف المدرسة وصعوبات العلم، وكما اشرنا خلال البحث فإن الاستبعاد الاجتماعي الذي قد يكون سببه بعض صعوبات العلم النفسية والاجتماعية قد يؤدي إلى ظواهر أخرى مرتبطة به مثل الجريمة بمختلف أشكالها أو الإدمان أو العنف الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية وانعزال الفئات الاجتماعية عن بعضها البعض وكلها ظواهر تضعف المجتمع وتهدد سلمه الاجتماعي. كما أن الوعي بهذه المسائل يسمح بوضع آليات سليمة للحد منها وتجاوزها في إطار رؤية علمية مؤسسة على تصورات نظرية خصبة نابعة من دراسات علمية محكمة.

المراجع:

1. أرجون سينغويتا. التقرير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع. مقدم للدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 28 فيفري 2008.
2. أمانى عبد الحميد محمد أحمد شكر. " البرامج الجديدة بالجامعات الحكومية والاستبعاد الاجتماعي: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات التربوية والإنسانية . كمية التربية . جامعة دمنهور. المجلد 13- العدد 03 - 2021. ص-ص 118 - 188.
3. أنتوني غيندنز (2005). علم الاجتماع. ترجمة فايز الصياغ. بيروت - لبنان: المنظمة العربية للترجمة
4. جون هيلز وآخرون.(2007). الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم. ترجمة محمد الجوهري. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
5. سبرطعي مراد، المقاربة الغربية للظاهرة التربوية دراسة نقدية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع التربوي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017.
6. عباس فاضل عبد الواحد "صعوبات التعلم دراسة نظرية" مجلة دراسات في التاريخ والآثار ملحق العدد 50 سنة 2015.
7. غسان الصالح، "الأسباب التي تعزى إليها صعوبات التعلم"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19 العدد الأول 2003.
8. مثال عبد الله غني، "صعوبات التعلم لدى الأطفال"، دراسات تربوية، العدد العاشر ، نيسان 2010.
9. مرابطي ربيعة، بعض العوامل المفسرة لصعوبات التعلم، رسالة ماجستير، علم النفس المدرسي، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.
10. يوسف حمه صالح مصطفى و صابر علي حسن الحريري. " الاستبعاد الاجتماعي لدى فئات تعليمية في المجتمع الكردي". مجلة جامعة كرميان. المجلد 05 العدد 01 ماي 2018.
11. VIGUIER Frédéric.(2020). **La cause des pauvres en France** . Paris: Presses de Sciences Po..